الأمم المتحدة S/PV.9200

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٠٠

الأربعاء، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد غالاغر
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد جيانغ هوا
	غابون	السيدة أونانجا
	فرنسا	السيد أولميدو
	كينيا	السيد ندونغويو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكس
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-70798 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، سنستمع إلى إحاطة إعلامية من السفير خوان رامون دي لا فوينتي راميريس، الممثل الدائم للمكسيك، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

أعطي الكلمة الآن للسفير دي لا فوينتي راميريس.

السيد دي لا فوينتي راميريس (*تكلم بالإسبانية*): أتكلم بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكر بأن اللجنة أنشئت في عام ٢٠١٧ بناء على طلب الحكومة المالية لرصد تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وإذا لزم الأمر، لاتخاذ تدابير ضد أي شخص يعرقل تنفيذه. وفي ذلك الصدد، ووفقا للمبادئ التوجيهية للجنة لتسيير أعمالها، يسرني أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن العمل المنجز خلال عام ٢٠٢٢.

هذا العام، أجرت اللجنة مشاورات غير رسمية في ثلاث مناسبات وتعتزم عقد اجتماع آخر قبل نهاية العام.

في ٨ شباط/فبراير، اجتمعت اللجنة مع فريق الخبراء للنظر في صيغة محدودة من التقرير الصادر به تكليف بموجب القرار ٢٥٩٠ (٢٠٢١) (S/2022/232). وأوضح منسق الفريق أنه نظرا لتوقيت تعيين الخبراء، لم يتسن إعداد تقرير موضوعي يتماشى مع المعايير المعتادة. بيد أن الفريق اغتنم الفرصة لعرض برنامج عمله على اللجنة.

وفي وقت لاحق، في ١٦ آذار/مارس، اجتمعت اللجنة مع ممثلي مالي وبوركينا فاسو والجزائر وغامبيا وغينيا والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وغانا، والأخيرة بصفتها رئيسة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأوجز المشاركون التحديات التي واجهوها في تنفيذ الجزاءات التي أذن بها المجلس. وشدد أعضاء اللجنة على الدور الأساسي الذي تؤديه بلدان المنطقة في فعالية نظام الجزاءات.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، عقدت اللجنة مرة أخرى مشاورات غير رسمية لمناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء، الذي أحيل رسميا إلى المجلس، وفقا للقرار ٢٥٩٠ (٢٠٢١)، في ٣ آب/أغسطس ٢٠٢٢ (S/2022/595). واتفق أعضاء اللجنة على عدد من الإجراءات لمتابعة سبع توصيات لفريق الخبراء.

ومن المهم ملاحظة أن اللجنة وافقت على تمكين الممثل الدائم لمالي من الاطلاع على التقرير النهائي قبل نشره، بناء على طلب السلطات المالية وحرصا على مزيد من الشفافية. كما أحالت إلى أعضاء اللجنة وإلى فريق الخبراء الرسالة الموجهة إلي من الممثل الدائم لمالي في ١١ آب/أغسطس، والتي تضمنت عددا من التعليقات على التقرير المذكور أعلاه.

وتعتزم اللجنة الاجتماع قبل نهاية العام مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كمتابعة لإحدى التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء بشأن مساهمات تلك المنظمة الإقليمية في تنفيذ اتفاق السلام.

علاوة على ذلك، وامتثالا للمبادئ التوجيهية للعمل وبدعم من فريق الخبراء والأمانة العامة، استكملت قائمة الجزاءات في تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك معلومات إضافية في القيود المقابلة لثلاثة أفراد خاضعين للجزاءات. وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها القيام بممارسة من هذا القبيل منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠١٧.

وحتى الآن هذا العام، أصدرت اللجنة أربع نشرات صحفية عن أنشطتها.

ويوجد حاليا ثمانية أفراد على قائمة جزاءات اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٠.